من الجناح إلى المركز:
تركيا، وحلف الناتو، وقمة أنقرة

يشار غولر*

* وزير الدفاع الوطني، تركيا

ملخص: مع اقتراب انعقاد قمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أنقرة عام 2026، يواجه الحلف أكثر تحولاته تطلبًا منذ نهاية الحرب الباردة. وقد شهد دور تركيا داخل الناتو تحولاً إستراتيجيًّا جوهريًّا؛ إذ انتقلت من دولة تقع على الجناح الجنوبي الشرقي وتوفر عمقًا جغرافيًّا، إلى حليف مركزي لا غنى عنه عملياتيًّا، يسهم في تشكيل وضعية الردع للحلف، واتجاهه المؤسسي، وقدرته على إدارة الأزمات. واستنادًا إلى إسهامات تركيا العملياتية المتواصلة، ومقاربتها الأمنية الشاملة بزاوية 360 درجة، وقدرتها المثبتة على إسقاط القوة وممارسة القيادة على نطاق واسع، يرى هذا التعليق أن قمة أنقرة تمثّل لحظة فاصلة يتعيّن أن ينعكس فيها هذا التموضع الجديد ضمن الأطر السياسية والمؤسسية للحلف. كما يوجّه تحذيرًا واضحًا مفاده أن نهج الاتحاد الأوروبي الإقصائي تجاه حلفاء الناتو غير الأعضاء فيه ينطوي على خطر إلحاق ضرر إستراتيجي بالأمن الأوروبي الأطلسي قد يفوق حتى عواقب تقليص الوجود العسكري الأميركي في القارة.

الكلمات المفتاحية: الناتو، تركيا، قمة أنقرة 2026، الأمن الأوروبي–الأطلسي.

From Flank to Center:
Türkiye, NATO, and the Ankara Summit

YAŞAR GÜLER*

ORCID NO: 0009-0003-8087-4671

* Minister of National Defense, Türkiye

ABSTRACT: *As NATO approaches its 2026 Ankara Summit, the alliance faces its most demanding transformation since the end of the Cold War. Türkiye's role within NATO has undergone a fundamental strategic shift, from a southeastern flank state providing territorial depth to a central, operationally indispensable ally shaping the alliance's deterrence posture, institutional direction, and crisis management capacity. Drawing on Türkiye's sustained operational contributions, its 360-degree security approach, and its demonstrated capacity to project force and exercise command at scale, the commentary contends that the Ankara Summit represents a defining moment, one at which this re-positioning must be reflected in the alliance's political and institutional frameworks. It also issues a clear warning: the European Union's exclusionary approach to non-member NATO allies risks inflicting strategic damage on Euro-Atlantic security that would exceed even the consequences of reduced American force presence on the continent.*

Keywords: *NATO, Türkiye, 2026 Ankara Summit, Euro-Atlantic Security.*

رؤيـــة تركيـــة
2026-(3/15)
09 - 20

Received Date: 02 / 06 / 2026 • Accepted Date: 22 / 06 / 2026

This work has been prepared in accordance with ethical principles

DOI:10.36360/1560-015-003-002

CC BY NC

مقدمة

عندما انضمت تركيا إلى حلف الناتو عام 1952، كان المنطق الإستراتيجي واضحًا: دولة كبيرة ذات قدرات عسكرية، تتمتع بموقع جغرافي حاكم عند الحافة الجنوبية الشرقية للحلف، وتوفر عمقًا وردعًا وقدرة على الوصول إلى المحيط السوفياتي. وعلى مدى معظم سنوات الحرب الباردة، كانت تركيا دولة جناح؛ مهمة بلا شكّ، لكنها هامشية نسبيًّا؛ بمعنى أن الجبهة المركزية كانت تمرّ عبر أوروبا الوسطى لا عبر الأناضول. وبعد أربعة وسبعين عامًا، لم يعد هذا التأطير قائمًا.

فالتهديدات التي باتت تحدد أجندة الناتو اليوم: الحرب الهجينة، وانعدام أمن الطاقة، وعدم الاستقرار في البحر المتوسط، وقوس الصراعات الممتد من غزة إلى القوقاز، والحرب المستمرة في أوكرانيا- تتركز تحديدًا في المنطقة التي تعمل فيها تركيا. لقد أصبح الجناح الجنوبي الشرقي جبهة. ونتيجة لذلك، تحوّلت دولة أمضت عقودًا في بناء الكفاءة العملياتية، وقدرات صناعة دفاعية محلية، وخبرة ميدانية مكتسبة بثمن باهظ- تحوّلت إلى كيان مختلف نوعيًّا عمّا كانت عليه عام 1952: ليست دولة جناح، بل حليفًا مركزيًّا.

ولن تمثّل قمة الناتو في أنقرة عام 2026 مجرد محطة تنظيمية أو لوجستية؛ بل هي اللحظة التي يصبح فيها هذا الترتيب الإستراتيجي الجديد ظاهرًا على المستوى المؤسسي. فقرارات الحلف في أنقرة بشأن تقاسم الأعباء، وأهداف القدرات، والعلاقة بين الناتو والاتحاد الأوروبي- ستشكل بنية الأمن الأوروبي-الأطلسي لجيل كامل. ولم تكن حصة تركيا في هذه القرارات، ولا قدرتها على التأثير فيها، أكبر مما هي عليه اليوم.

تحوّل الناتو وما يفرضه

أُسِّس الناتو على مبدأ أخفت بساطته طموحًا كبيرًا: وهو أن يُعامَل أي هجوم على أحد الأعضاء بوصفه هجومًا على الجميع. وقد حوّلت المادة الخامسة من معاهدة واشنطن ذلك الالتزام إلى ضمانة مؤسسية، وحوّلت الضمانة إلى بنية ردع نجحت في منع نشوب صراع كبير في أوروبا طوال ثمانية عقود. وهو سجل لا نظير له في تاريخ التحالفات.

لكن تاريخ التحالفات هو تاريخ تآكل مؤسسي أيضًا، ولم يكن الناتو بمنأى عن الضغوط التي أضعفت ترتيبات أمن جماعي أخرى. فقد أدت نهاية الحرب الباردة إلى تقلّص ملموس في القدرات العسكرية لدى الحلفاء. وبدا طرح فرانسيس فوكوياما عن

«نهاية التاريخ» مغريًا: فإذا كانت الليبرالية قد انتصرت، والخصم الوجودي قد زال، فلماذا الإبقاء على بنية دفاع جماعي باهظة الكلفة؟

تراجع الإنفاق الدفاعي لدى الحلفاء، وانكمشت هياكل القوات، وضمرت ثقافة الجاهزية العسكرية. واتجه الناتو نحو إدارة الأزمات، وحفظ السلام، وبناء الشراكات؛ وهي أعمال ضرورية، لكنها لم تكن إعدادًا كافيًا لما تلا ذلك. وما تلا ذلك كان عودة تدريجية، لكنها لا لبس فيها، لمنافسة القوى الكبرى. فقد أجبر ضم روسيا شبه جزيرة القرم عام 2014، وغزوها الشامل لأوكرانيا عام 2022، والتعبئة العسكرية المستمرة على الجناح الشرقي للناتو– الحلف على إعادة اكتشاف غايته التأسيسية.

وشكّل المفهوم الإستراتيجي لمدريد عام 2022 نقطة تحول حاسمة، إذ أعاد الدفاع الجماعي إلى موقعه بوصفه المهمة الأساسية للناتو بعد عقدين من التركيز على المهام الاستكشافية خارج المجال التقليدي للحلف. ووُضِعت خطط دفاع إقليمية جديدة، ورُفِعت أهداف توليد القوات، كما كرّست قمة لاهاي عام 2025 التزامات الحلفاء بزيادة الاستثمار الدفاعي؛ في اعتراف سياسي بأن مكاسب السلام التي أعقبت الحرب الباردة قد استُنفِدت.

يفرض هذا التحوّل متطلبات حقيقية على كل عضو في الحلف. فيجب أن يرتفع الإنفاق الدفاعي لا بوصفه إشارة سياسية، بل بوصفه إسهامًا حقيقيًّا في ردع موثوق. ويجب أن تُبنَى هياكل القوات لتخوض الحرب، لا لمجرد الاستجابة للأزمات. كما يتعين أن تعمل منظومات القيادة واللوجستيات على نطاق واسع، وتحت الضغط، وبقابلية تشغيل بيني. ولم يعد السؤال عن الناتو إن كان يجب أن يتحوّل، بل السؤال عن أعضائه إن كانوا يملكون الثقافة الإستراتيجية والقدرة المؤسسية اللازمتين لتحقيق ذلك. والإجابة تختلف بدرجة كبيرة بين أعضاء الحلف.

إسهامات تركيا: أدلة المكانة المركزية

في هذا السياق، لا يتحدّد موقع تركيا داخل الناتو بمجرد الجغرافيا أو الثقل السياسي، بل هو حصيلة أداء عملياتي مُثبَت على مدى عقود. وهذا الأداء، الذي كثيرًا ما لا يحظى بالتقدير الكافي في الخطاب العام المتعلق بالحلف، يشكل الأساس التجريبي لادّعاء تركيا أنها باتت حليفًا مركزيًّا.

ويكفي تأمل اتساع هذا السجل؛ إذ شاركت تركيا في مهمات للناتو عبر نطاق جغرافي

استثنائي: من كابول إلى سراييفو، ومن شرق المتوسط إلى البلطيق. ولم تكن هذه الإسهامات رمزية؛ بل انطوت على قدرات قتالية فعلية، وبنى لوجستية، وخبرة في القيادة. ففي البوسنة والهرسك، وكوسوفو، وأفغانستان، عملت القوات التركية في بيئات معقدة ومتعددة الأطراف اختبرت في آن واحد مهارات القتال والمرونة الدبلوماسية اللازمة لاستدامة عمليات التحالف.

وفي الآونة الأخيرة، أبرزت مشاركة تركيا في مناورات «السهم الثابت Steadfast 26» **Dart-26**، وهي أكثر تدريبات الناتو الطوعية طموحًا في السنوات الأخيرة، عُمْق هذه القدرات. إذ إن نشر قوة مشتركة تزيد على ألفَي فرد، إلى جانب مجموعة مهام بحرية أناضولية، إلى مسرح يبعد نحو 6,450 كيلومترًا عن الأراضي التركية- لم يظهر قدرة على إسقاط القوة فقط، بل أظهر قدرة على العمل ضمن إطار «خيارات الردع المرنة» للحلف في سياق انتشار متقدم أيضًا. وهذا ليس إسهامًا هامشيًّا في الحلف؛ بل هو في صميم المتطلبات العملياتية للدفاع الجماعي.

كما توسعت قدرات القوات الخاصة التركية بصورة كبيرة؛ إذ بلغ عدد ألوية الكوماندوز 25 لواءً، مع خطة لرفع العدد إلى 40 خلال ثلاث سنوات. وهذه ليست قوات حامية ثابتة، بل وحدات مجرَّبة ميدانيًّا تمتلك خبرة مباشرة في مكافحة الإرهاب، والحرب الهجينة، والعمليات عبر الحدود في عدة مسارح متزامنة. كما أن مرونتها العقائدية، التي تجمع بين العمل المباشر ومهمّات بناء القدرات، تعكس بالضبط نوع التكيف متعدد المجالات الذي تقتضيه بيئة التهديد المتطورة في الناتو.

والبُعد القيادي داخل الحلف لا يقل أهمية. فابتداءً من عام 2028، ستتولى تركيا قيادة **قوة الرد التابعة للحلفاء**، وهي أكثر قدرات الناتو للاستجابة السريعة أهميةً من الناحية الإستراتيجية، وهي التشكيل الذي يخصّص له الحلفاء أعلى إسهاماتهم من حيث الجاهزية. ويعكس هذا التكليف الثقة التي يوليها الحلف للكفاءة التركية في القيادة والأركان، كما تتجاوز دلالاته البعد العملياتي؛ إذ إن قيادة هذه القوة تضع الجنرالات الأتراك وهيئاتهم في قلب دورة صنع القرار في الناتو في اللحظة ذات الأهمية المؤسسية القصوى.

وقد تولّت تركيا قيادة **KFOR** في كوسوفو للمرة الثانية أيضًا، ونشرت كتيبة الاحتياط العملياتية التابعة لها في أربع دورات منفصلة، وحافظت على قيادة مستمرة للعمليات

البحرية التابعة للناتو في بحر إيجة والبحر المتوسط. وهذه الالتزامات ليست مواقع موروثة، بل مواقع مكتسبة عبر موثوقية مثبتة. كما تُظهر مهام الشرطة الجوية في إستونيا ورومانيا وضعية قوة تمتد عبر كامل المجال الأوروبيالأطلسي.

> **"القدرة الصناعية التركية لا تقتصر على تقليل الاعتماد على الاستيراد، بل تشكل مضاعف قوة إستراتيجيًا للحلف، عبر توسيع القاعدة الصناعية للردع الجماعي في الناتو في لحظة تتعرض فيها سلاسل الإمداد الأوروبية لضغط شديد"**

ويقوم تحت كل ذلك تحوّل في الصناعة الدفاعية ينقل تركيا من مستورد صافٍ للتكنولوجيا العسكرية إلى منتِج محلّيّ مهمّ. فأنظمة الطائرات غير المأهولة، وحلول الدفاع الجوي، وقدرات الحرب الإلكترونية، وتقنيات الذخائر، والمنصات البحرية، وبنى القيادة والسيطرة، تُطوَّر الآن محليًّا وتُصدَّر دوليًّا. والقدرة الصناعية التركية لا تقتصر على تقليل الاعتماد على الاستيراد، بل تشكل مضاعِف قوة إستراتيجيًّا للحلف، عبر توسيع القاعدة الصناعية للردع الجماعي في الناتو في لحظة تتعرض فيها سلاسل الإمداد الأوروبية لضغط شديد.

بيئة التهديد: لماذا تختلف هذه اللحظة؟

إن البيئة الأمنية التي يواجهها الناتو اليوم أكثر تعقيدًا من أي وقت مضى منذ تأسيسه؛ إذ عادت التهديدات العسكرية التقليدية بإلحاح؛ فحرب روسيا على أوكرانيا، التي تدخل الآن عامها الرابع، فرضت اختبارًا ميدانيًّا متواصلاً لعزم الحلف وقدراته، مع تداعيات تتجاوز بكثير حدود أوروبا الشرقية. وقد استنزفت هذه الحرب مخزونات ذخيرة الحلفاء بوتيرة أسرع من قدرة خطوط الإنتاج على تعويضها، وكشفت ثغرات خطيرة في القدرات الصناعية الدفاعية لدى عدد من الدول الأعضاء، وأثبتت أن الحرب التقليدية واسعة النطاق في أوروبا ليست بقايا من الماضي، بل هي واقع حاضر.

لكن البعد التقليدي ليس سوى طبقة واحدة من مشهد تهديد متعدد الأطياف يتعين على الحلف التعامل معه في آن واحد. فالعمليات الهجينة التي تجمع بين الهجمات السيبرانية، وحملات التضليل، والقوات الوكيلة، وتخريب البنية التحتية، والإكراه الاقتصادي- أصبحت الأداة الأساسية التي تختبر بها الدول تماسك الحلف من دون تجاوز عتبات المادة الخامسة. وهذه العمليات تستهدف الإرادة السياسية لشعوب الحلفاء بالقدر الذي تستهدف القدرات العسكرية لحكوماتهم.

وبذلك، أصبحت مرونة المجتمع المدني، وأمن البنية التحتية الحيوية، وسلامة البيئات المعلوماتية، ذات أهمية إستراتيجية لا تقلّ عن تشكيلات الدبابات أو معدلات الطلعات الجوية. وهذا يطرح تحدّيًا ردعيًّا جديدًا نوعيًّا، ومِن ثَمّ يستدعي استجابة جديدة نوعيًّا.

كما ارتفعت المخاطر النووية إلى مستويات لم تُشهَد منذ أواخر الحرب الباردة. وأدى انتشار قدرات الضربات الدقيقة بعيدة المدى، ومنها الأنظمة الفرطصوتية التي تضغط أزمنة الإنذار إلى ما يقارب الصفر- إلى فرض ضغط هائل على هياكل صنع القرار التي صُمِّمت قيادات الحلف لإدارتها. وقد امتدت منافسة القوى الكبرى إلى الفضاء، حيث باتت الأنظمة الفضائية التي تقوم عليها الاتصالات المدنية والقيادة العسكرية على السواء عرضة للتنازع المتزايد. إلى جانب ذلك، فإن تزايد مركزية منطقة الهنديالهادئ في الحسابات الإستراتيجية الأميركية، بفعل صعود الصين بوصفها منافسًا ندّيًّا ذا طموحات عالمية- يعني أن اهتمام الولايات المتحدة الإستراتيجي ومواردها يواجهان مطالب متنافسة لم تكن قائمة قبل جيل واحد.

كما عاد أمن الطاقة بقوة إلى المعجم الإستراتيجي؛ فالتلاعب بإمدادات الطاقة بوصفه أداة جيوسياسية -وهو تكتيك تكرر في السنوات التي سبقت الغزو الروسي الشامل لأوكرانيا- كشف هشاشة هيكلية في الاقتصادات الأوروبية، ولذلك انعكاسات مباشرة على التماسك السياسي، ومِن ثَمّ على تضامن الحلف. كذلك تحولت السياسة التجارية إلى أداة من أدوات التنافس الإستراتيجي، إذ تولد الإجراءات الجمركية واضطرابات سلاسل الإمداد ضغوطًا اقتصادية تُترجَم مباشرة إلى اضطراب في الاستقرار السياسي.

ويزيد المشهد الإقليمي من حدة هذه الضغوط العالمية. فالصراعات في غزة ولبنان وسورية زعزعت استقرار الشرق الأوسط وشرق المتوسط على نطاق واسع. كما دفعت العمليات العسكرية الإسرائيلية والأميركية ضد إيران، والضربات الانتقامية الإيرانية ضد أهداف إقليمية- المنطقة إلى حافة حرب أوسع، قبل أن يوفر وقف إطلاق النار الثنائي الذي أُعلِن في الأسابيع الأخيرة قدرًا من الانفراج. وهذا الوقف لإطلاق النار يُرحَّب به بوصفه كابحًا ضروريًّا لتصعيد كان يمكن أن يكون كارثيًّا، ويُرجَى أن يُنفَّذ ميدانيًّا بالكامل، وأن يشكل خطوة ذات مغزى نحو استقرار أكثر ديمومة. لكن من السابق لأوانه عدّه حلًّا للتوترات الكامنة.

إن هذا التقلب الإقليمي يضع تركيا عند تقاطع عدة أقواس أزمات نشطة في الوقت نفسه، وهي حقيقة جغرافية وإستراتيجية لا يشاركها فيها أي عضو آخر في الناتو بالدرجة نفسها. وإدارة القرب من الصراعات النشطة، مع الحفاظ في الوقت ذاته على التزامات الحلف، واستمرار الانخراط الدبلوماسي مع أطراف متعددة في النزاع، وصون الاستقلالية الإستراتيجية– هي التحدي الذي خاضته تركيا على مدى عقود، وما تزال تخوضه حتى اليوم.

وبناءً على ذلك، أصبحت المرونة؛ مرونة القوات المسلحة، والصناعة الدفاعية، والبنية التحتية الحيوية، والمجتمع المدني– المفهوم المحوري في العقيدة الإستراتيجية المتطورة للناتو. فمصداقية الحلف مستقبلاً لا تعتمد على العتاد العسكري الذي تنشره دول الأعضاء فقط، بل تعتمد على المتانة المؤسسية والاستدامة السياسية لالتزاماتهم الدفاعية أيضًا. فالحليف الذي يمتلك معدات باهرة لكنه يفتقر إلى العمق التنظيمي، أو القوى البشرية المدربة، أو الاستدامة اللوجستية، أو الدعم السياسي الشعبي اللازم لاستخدام تلك المعدات تحت الضغط– يسهم في الردع الجماعي بدرجة أقل ممّا

قد توحي به تلك المعدات وحدها. واستثمار تركيا في جميع أبعاد المرونة الوطنية؛ التحديث العسكري، والإنتاج الدفاعي المحلي، والجاهزية العملياتية، والعمق المهني لقواتها المسلحة- كلّ ذلك يعكس ثقافة إستراتيجية أدركت هذه الحقيقة منذ زمن بعيد.

قمة أنقرة: لحظة مساءلة مؤسسية

تأتي قمة الناتو في أنقرة عام 2026 في لحظة ذات أهمية مؤسسية حقيقية. فالقرارات التي تُتَّخذ فيها ستحدّد ما إذا كان التحوّل الذي التزم به الناتو على الورق سيتحوّل إلى وضع ردعي موثوق تفرضه بيئة التهديد الراهنة. وهناك عدة أولويات ينبغي أن تحدّد جدول أعمال القمة ونتائجها.

الأولوية الأولى هي إعادة تأكيد المادة الخامسة بوصفها التزامًا سياسيًّا بقدر ما هي التزام عسكري. فمصداقية المادة الخامسة لا تقوم فقط على البنية العسكرية التي تحيط بها، بل كذلك على الإرادة السياسية لحكومات الدول الأعضاء في الوفاء بها في ظروف قد تكون مكلفة، وملتبسة، وغير مريحة داخليًّا. وفي فترة واجه فيها التضامن عبر الأطلسي اختبارات قاسية، ليس من قبل الخصوم الخارجيين فقط، بل بفعل الديناميات السياسية داخل الحلف نفسه أيضًا، فإن إعادة التأكيد الصريحة والواضحة من جانب قادة الحلفاء تحمل قيمة إستراتيجية فعلية.

أما الأولوية الثانية فهي المساءلة في الاستثمار الدفاعي. فيجب تحويل التزامات لاهاي إلى أهداف ملموسة لتوليد القوات، بحيث لا يُظهر الحلفاء في أنقرة المسار المالي لإنفاقهم الدفاعي فقط، بل ما حققوه فعليًّا من محطات على مستوى القدرات أيضًا. فالإنفاق الدفاعي ليس غاية في ذاته، بل وسيلة لبلوغ القدرة العسكرية التي يتطلبها الردع الموثوق. ومن ثم يجب على القمة أن تنشئ إطارًا تصبح فيه **المنجزات في مجال القدرات** هي معيار مسؤولية الحلفاء، لا مجرد نسبة الإنفاق.

أما الأولوية الثالثة فتتمثل في انخراط جادّ وصريح في التعاون الصناعي الدفاعي. فقد كشفت الحرب في أوكرانيا هشاشة قدرات الحلفاء على إنتاج الذخائر، واعتمادهم على سلاسل الإمداد، والحدود القصوى لما تستطيع الصناعات الدفاعية الوطنية تقديمه في معدلات إنتاج زمن الحرب. وإن بناء منظومة صناعية دفاعية أكثر مرونة وابتكارًا وتعاونًا حقيقيًّا يتطلب قرارات سياسية تتجاوز المشتريات الثنائية؛ قرارات تتعلق بالبرامج المشتركة، ومعايير التشغيل البيني، وتنسيق الاستثمارات الصناعية الوطنية باتجاه سد فجوات القدرة الجماعية.

أما الأولوية الرابعة، وربما الأكثر حساسية سياسيًّا، فهي العلاقة بين الناتو والاتحاد الأوروبي. وهذه ليست مسألة مؤسسية مجردة، بل لها تبعات تشغيلية مباشرة. فالمسار الأخير للاتحاد الأوروبي في سياسات الدفاع والأمن أخذ ينخرط على نحو متزايد في آليات، وبرامج تمويل، وهياكل تخطيط، يُستبعَد منها بصورة منهجية أعضاء الناتو غير الأعضاء في الاتحاد، ومنها تركيا. وهذا الإقصاء يضر بالمصلحة الإستراتيجية ذاتها. فهو يفتت المجال الأمني الأوروبيالأطلسي في اللحظة التي تكون فيها الحاجة إلى التماسك أشد ما تكون، ويهدر القدرة العسكرية لحليف يمتلك ثاني أكبر جيش في الناتو، كما يخلق توترات مؤسسية يستطيع الخصوم استغلالها وسيفعلون.

وللحديث بصراحة، فإن الضرر الذي يلحق بالأمن الأوروبي جراء هذا النهج الإقصائي يماثل–وفي بعض السيناريوهات قد يتجاوز– الضرر الناتج عن تقليص الوجود الأميركي المتقدم. فالولايات المتحدة يمكنها أن تخفض قواتها المنتشرة في الخطوط الأمامية، وأن تظل مع ذلك حليفًا ملتزمًا يتمتع بعمق إستراتيجي وقدرة على ردع الخصوم. أما إذا تطورت الآليات الأمنية للاتحاد الأوروبي إلى بنية موازية تستبعد أكثر أعضاء الناتو غير الأوروبيين قدرة، **فإن التماسك السياسي للحلف** –وهو مصدر قوته الأكثر جوهرية– سيتعرض للتصدع على نحو يصعب إصلاحه. وتركيا مستعدة للإسهام بدرجة أكبر بكثير في الدفاع والأمن الأوروبيين. وكثير من الشركاء الأوروبيين يدركون ذلك. وينبغي لقمة أنقرة ضمان أن يُترجَم هذا الإدراك إلى تغيير هيكلي.

الوضع الإستراتيجي لتركيا: التوازن بوصفه مبدأ

تعكس مقاربة تركيا تجاه الناتو ثقافة إستراتيجية تشكلت في جوار المخاطر. فالبلاد تشترك بحدود مع مناطق نزاع نشطة، وتستضيف أعدادًا من اللاجئين على مستويات تختبر القدرة على الحوكمة، وتواجه تهديدات إرهابية استلزمت انخراطًا عسكريًّا متواصلاً على جبهات متعددة في الوقت نفسه، وتعمل في محيط ليس فيه عدم الاستقرار مسألة نظرية، بل واقعًا عملياتيًّا يوميًّا. وقد أنتج هذا التعرض شيئًا ذا قيمة حقيقية: براغماتية إستراتيجية تقاوم إغراء اختزال المشكلات الأمنية المعقدة في صيغ أيديولوجية بسيطة، وتحافظ على اتساق السياسة تحت ظروف ضغط مستمر.

وتتعامل تركيا باستمرار مع الأزمات بوصفها طرفًا ساعيًا إلى خفض التصعيد، لا

إلى رفعه. وأحدث مثال على ذلك هو موقفها المتزن والبنّاء خلال المواجهة العسكرية الإيرانية مع «إسرائيل» والولايات المتحدة، وهو ما يعكس خيارًا إستراتيجيًّا متعمدًا يهدف إلى الحفاظ على القدرة الدبلوماسية والإسهام في احتواء الأزمة، بدلاً من تضخيم التوترات. وقد حظي هذا الموقف باعتراف واسع في الطيف السياسي التركي وبين الشركاء الدوليين بوصفه موقفًا مبدئيًّا وفعالاً في آن معًا. وهو ينسجم مع نمط راسخ منذ زمن طويل: ففي البلقان، والقوقاز، وليبيا، وشرق المتوسط، أظهرت تركيا مرارًا قدرة على إدارة الأزمات تجمع بين الانخراط الدبلوماسي والقدرة العسكرية الموثوقة، وهي معادلة لا يقترب منها معظم الفاعلين إلا على نحو تقريبي.

ويمتد هذا النهج المتوازن إلى سلوك تركيا داخل الحلف نفسه. فهي تمارس صوتها داخل الناتو بوضوح، وبشكل متميز عند الضرورة. وهذا ليس تعطيلاً، بل هو إسهام من حليف تكتسب تقييماته المستقلة وزنها تحديدًا لأنها مستقلة فعلاً. فالتحالف الذي يكتفي فيه جميع الأعضاء بمجاراة الطرف الأقوى ليس تحالفًا حقيقيًّا، بل ترتيبًا أمنيًّا هرميًّا، تكون استدامته السياسية محدودة بطبيعتها. ويظهر تاريخ الناتو أن الحلف يعمل بأقصى فاعلية عندما ينخرط أعضاؤه بوصفهم شركاء حقيقيين تُؤخَذ شواغلهم على محمل الجد، وتُراعَى مصالحهم حيثما أمكن، ويُعترَف بإسهاماتهم بما يتناسب مع حجمها ومضمونها.

كما أن التزام تركيا بالدفاع الجماعي واضح لا لبس فيه في تعبيره العملياتي. فحجم واستمرارية الإسهامات التركية بالقوات عبر كامل طيف مهمات الناتو، والاستعداد لتولي مسؤوليات القيادة في أعلى المستويات، والاستثمار المتواصل في القدرة العسكرية والقاعدة الصناعية الدفاعية؛ كلّ ذلك يعكس التزامًا بتضامن الحلف يتجاوز بكثير مجرد الالتزام التعاهدي. وما تطلبه تركيا في المقابل أمر مباشر: أن يُعترَف بإسهاماتها، وأن تحظى مصالحها داخل الحلف بالاعتبار نفسه الذي يُمنَح للآخرين، وأن يعكس الإطار المؤسسي للأمن الأوروبيالأطلسي التوزيع الفعلي للقدرة والالتزام، لا خريطة سياسية لم تُحدَّث بما يطابق الواقع الإستراتيجي.

خاتمة

ليس ثمة شك جدّي يُذكَر في أن الناتو سيستمرّ؛ إذ نجا الحلف من الانجراف الإستراتيجي، ونزاعات تقاسم الأعباء، والجدل حول المهمات خارج المجال التقليدي، وأزمات الثقة السياسية العرضية؛ لأن منطقه التأسيسي–وهو أن الدفاع الجماعي أكثر مصداقية، ومن ثم أكثر فاعلية، من الدفاع الوطني المنفرد– لا يزال مقنعًا. ولم تستنتج أي دولة أوروبية أنها ستكون أكثر أمنًا خارج الناتو مما هي داخله. ولم ترَ أي إدارة أميركية، مهما كانت متشككة في الحلفاء المتقاعسين عن تحمل الأعباء، أن مصالح الأمن القومي الأميركي ستُخدَم على نحو أفضل بالتخلي عن الحلف. إن الإرث المؤسسي لسبعة عقود من معايير التشغيل البيني، وعمليات التخطيط، وعلاقات القيادة، والعادات السياسية للتشاور بين الحلفاء– يمثل أصلاً إستراتيجيًّا تتجلى قيمته أكثر ما تتجلى عندما تتدهور البيئة الأمنية.

أما ما يكتنفه عدم اليقين حقًّا فليس ما إذا كان الناتو سيبقى، بل ما إذا كان سيكون

كافيًا في مواجهة التهديدات التي تعترضه. وهذه الكفاية تعتمد على الإرادة السياسية، والاستثمار العسكري الحقيقي، والاتساق الصناعي الدفاعي، والسلامة المؤسسية لآليات صنع القرار في الحلف. وكل هذه العناصر ستُختبر مع الوقت لا شك في ذلك.

إن التزام تركيا بناتو قادر على مواجهة هذه التحديات لا لبس فيه. فبصفتها مسهمًا تأسيسيًّا في الفاعلية العملياتية للحلف، وبصفتها الدولة المضيفة للقمة التي سترسم فصله الإستراتيجي المقبل، وبصفتها بلدًا يعيش في البيئة الأمنية الأكثر تطلبًا في المجال الأوروبيالأطلسي- فإن تركيا هي صاحبة المصلحة الكبرى في نجاح الناتو، كما أنها تملك قدرة مثبتة على الإسهام فيه.

وهذه القدرة، التي بُنِيت على مدى 74 عامًا من الخدمة، واختُبِرت في بعض أكثر البيئات العملياتية تطلبًا التي واجهها الحلف، وتجددت باستمرار عبر الاستثمار في التحديث العسكري والتكنولوجيا الدفاعية المحلية، هي الأساس الذي تستند إليه مطالبة تركيا بموقعها لا على هامش الحلف، بل في مركزه. فالانتقال من دولة جناح إلى حليف مركزي جرى اكتسابه بالأداء، لا بادعائه عبر الخطاب. وهو يعكس التقاء الجغرافيا، والقدرة، والثقافة الإستراتيجية في بلد أمضى عقودًا يتعلم كيف يتعامل مع التعقيد ويخرج محافظًا على مصالحه وموفيًا بالتزاماته.

وستعكس قمة أنقرة هذه الحقيقة. أما السؤال المطروح على الحلف جميعًا فهو: هل الأطر السياسية، وترتيبات تقاسم الأعباء، والعلاقات المؤسسية التي يعمل من خلالها الناتو- مستعدة لتعكس هذه الحقيقة هي الأخرى؟ إن تركيا جاهزة لهذه النقاشات وتعتمد النجاح بعيد المدى للحلف على أن تُدَار هذه النقاشات بصدق.